

مكافحة الإرهاب في مصر كحجة لإهدار الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين

إن العلاقة ما بين احترام حقوق وحريات الإنسان وبين مكافحة الإرهاب نالت اهتمام الفقه في الكثير من مجالات العلوم الإنسانية، وليس من المتوقع أن يقل الاهتمام بهذه العلاقة قريباً، بل غالباً سيتوسع تناولها، في ظل تنامي وتطور الهجمات الإرهابية في مختلف دول العالم بالتوازي مع مطالبات أمنية متصاعدة بالحد من ضمانات الحقوق والحريات الأساسية، التي تمثل بالنسبة للأجهزة الأمنية عائقاً أمام تطوير قدرتها على التصدي لظاهرة الإرهاب الدولي.

والبحث عن التوازن الأفضل بين احترام حقوق وحريات الإنسان وبين الحفاظ على أمنه يطرح نفسه بصورة دورية مع كل عملية إرهابية، أو مع كل تشريع يسعى لتوسيع نطاق التدخل الأمني في الحد من حقوق وحريات المواطنين، أو مع كل تطور تكنولوجي جديد يظهر في آليات تنفيذ العمليات الإرهابية. وهكذا، أصبحت هناك نظرة تقليدية مترسخة من وجود علاقة عكسية ما بين الضرورات الأمنية التي تسعى للحفاظ على حق الإنسان في الأمن والسلامة، وبين الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

وإذا كان هذا هو الوضع في الكثير من دول العالم، فإن أهمية الموضوع تزداد في النظم غير الديمقراطية بصفة خاصة، حيث تثار الكثير من الشكوك حول حقيقة الحقوق والحريات الأساسية التي تحظى بحماية السلطة العامة أو التي يمكن أن يتحصن بها المواطنون. والدراسة الدقيقة للحقوق والحريات في النظم غير الديمقراطية تُظهر أنها ليست سوى عناوين براقية تطلقها تلك النظم لتجميل واقعها الاستبدادي القبيح.

والعلاقة ما بين إهدار حقوق وحريات الإنسان وبين ظاهرة الإرهاب لها أهمية خاصة في النظم الديكتاتورية؛ فبالإضافة إلى أن فكرة التوازن ما بين حماية الأمن وبين احترام الحقوق والحريات تكاد تنعدم في واقع تلك النظم، فإن انغلاق السبيل السلمي لإدارة الصراع والخلاف السياسي سيعني بصورة مباشرة انفتاح المجال للسبيل المقابل، أي طرح البدائل غير السلمية/ المسلحة لإدارة الصراعات السياسية الداخلية.

وفي هذه النظم، ليس هناك حصانة لحقوق الإنسان أو حرياته ومن ثم فلا مجال لبحث أي توازن بينها وبين الأمن، فالأولوية بالنسبة لهذه النظم هي دائماً للأمن، ومفهوم الأمن ذاته يختلف عن النظم الديمقراطية، فمنطلق مفهوم الأمن للنظم الاستبدادية هو قمة السلطة ورأسها، وهدفها هو تأمين أو حتى تأييد بقائه في السلطة وحاشيته ونخبته التابعة، والحيلولة دون الإطاحة بهم. وهذا ما يعكس في تحديد مصدر التهديد لمفهوم الأمن لدى هذه النظم، فهو تهديد داخلي في الأساس.

وإذا كانت هذه الأفكار العامة يمكن بحثها في الكثير من الدول حول العالم، سواء الديمقراطية منها أو الاستبدادية أو المتحولة حديثاً إلى الديمقراطية، إلا أن اختيار مصر لتتبع منحى الإرهاب بها قد يكون له أهمية خاصة؛ فمصر التي بها أهم وأشهر جامعة إسلامية على مدى القرون العشر الماضية، جامعة الأزهر، بما تقدمه من فكر إسلامي وسطي متسامح. إلا أن مصر أيضاً هي التي خرج منها الفكر الجهادي الذي كان المنبع الفكري لكل الجماعات الإسلامية المسلحة الموصومة بالإرهاب.

وتتناول هذه الدراسة الموجة الإرهابية الأخيرة وهي الأشرس التي ضربت مصر. وسنعرض أولاً لإرهاصات هذه الموجة من خلال استعراض التحولات الجذرية التي أصابت المجتمع المصري خلال مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير 2011، وتحديداً التحول الأبرز من قمة الأمل في التحول السياسي الديمقراطي، إلى قمة اليأس في مرحلة ما بعد ما الانقلاب العسكري في 2013.

ثم نعرض بعدها لملامح الدور الحكومي في التعاطي مع هذه الموجة الإرهابية، وبعض الانتهاكات الجسيمة لحقوق وحريات الإنسان في مصر، لنبحث طبيعة العلاقة المتشابكة بين إهدار حقوق الإنسان وتنامي وانتشار الأعمال الإرهابية.

مبحث تمهيدي: إرهابات الثورة - الطريق إلى الأمل

لم تنطلق ثورة 25 يناير 2011 كحركة عفوية من العدم، ولكنها في الحقيقة كانت تراكم لسنوات طوال من الحراك السياسي المتنامي، الذي ظل يتقدم بطيئاً بصورة لم يلاحظها الكثيرون.

وإن كان لا يمكن تحديد تاريخ محدد لبدء هذا الحراك، فأثاره يمكن تتبعها في كل المراحل السابقة من تاريخ الحركة الوطنية المصرية، ورغم ذلك فهناك مؤشر فارق على تطور منهج المعارضة المصرية، أو على وجه الدقة فريق منها، وهذا المؤشر تمثل في التحالفات الفوق أيديولوجية التي بدأت تنشأ ما بين بعض قيادات تيارات سياسية مختلفة أو حتى متصارعة ومتصادمة تاريخياً.

وقد كانت القضية الفلسطينية هي أكثر العوامل التي اجتمع حولها الفرقاء السياسيون في مصر، إلا أنه مع غزو العراق وحربي الخليج الأولى والثانية، ازدادت الفاعليات والنشاطات الموحدة للكثير من التيارات المعارضة، ثم ما لبثت أن خرجت عدة محاولات لتأسيس أكثر من حركة سياسية تجمع الفرقاء السياسيين الذين وحدتهم القضايا القومية، وكان من أبرز تلك المحاولات الحركات التي تأسست لمقاومة التطبيع أو لنصرة الشعب الفلسطيني، وهي حركات ضمت طائفة عريضة من القيادات السياسية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

كما ظهرت أيضاً محاولات أخرى خارجية لتوحيد رؤى التيارات اليسارية القومية مع الإسلامية على المستوى الدول العربية، وكان من أبرزها المؤتمر القومي الإسلامي¹، وهي حركة ضمت قيادات من مختلف التيارات القومية والإسلامية في العديد من الدول العربية، وذلك سعياً للحد من الخلافات الأيديولوجية بين التيارين الأبرز في الوطن العربي، ولتنشيط دورهما في الدفاع عن قضايا الأمة.

وإذا كانت تلك الإرهابات السالفة تتعلق بتحركات مؤقتة أو مستهدفة لقضايا خارجية معينة تجتمع حولها التيارات السياسية المختلفة، إلا أنه لم يتشكل حتى نهاية الألفية السابقة أي تحالف حقيقي يستهدف الشأن الداخلي، سواء بهدف إصلاح النظام القائم، أو السعي لتغييره. وقد كان السبب الأبرز في ذلك هو الدور المحوري الذي لعبه النظام الحاكم في تفريق وتشتيت القوى المعارضة له، وذلك إما بترغيب بعضها ضد بعض لضمان تصادمها المستمر، أو بالترهيب والبطش بكل من يسعى للتوحد ضد السلطة الحاكمة.

ومن الناحية الواقعية، فإن السلطة في مصر خيرت القوى السياسية المعارضة على الاختيار ما بين الترويض والعمل وفق قواعد السلطة وفي الإطار الذي تسمح به، أو أن تواجهه البطش والتنكيل بكل ما لدى السلطة من وسائل بما في ذلك استخدام القوة. ولم يكن لدى بعض التيارات السياسية حق الاختيار، حيث كثيراً ما أخرجت السلطة من نطاق اللعبة السياسية التيارات التي قد تستعصي على الترويض، أو التي قد تشكل تحدياً حقيقياً لها، أو التي تختلف معها اختلافاً جذرياً.

وقد كان التغيير الأبرز على الساحة السياسية المصرية المتجمدة على مدى عقود هو تشكيل حركة سياسية معارضة خارج إطار الأحزاب، وبدون مشاركتها، مع اقتصرها على بعض القيادات السياسية النشطة من مختلف الأحزاب والتيارات السياسية، وهي الحركة التي تم تسميتها بعد ذلك باسم الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"².

وهي الحركة التي جاءت بمقتراح من المفكر السياسي الشهير أ.د. عبد الوهاب المسيري، رحمة الله عليه، وهو المفكر الذي بدأ حياته شيوياً ملحداً، ثم يسارياً معتدلاً، حتى تحول في نهاية حياته إلى أحد المفكرين الإسلاميين بطرحه فكراً إسلامياً إنسانياً جامعاً.

وقد كان اللافت للنظر لطبيعة قيادات هذه الحركة الوليدة، حيث ظهرت طائفتان من القيادات؛ الأولى القيادات الأكبر سناً، وشملت القادة السابقين للحركة الطلابية في الجامعات المصرية خلال مرحلة السبعينات، اليساري

¹ في تفاصيل أكثر عن نشأة و أهداف و تشكيل المؤتمر القومي الإسلامي، يمكن زيارة موقعه:

<https://www.islamicnational.org>

² في تفاصيل أكثر عن الحراك السياسي السابق على ثورة 25 يناير 2011، يمكن مراجعة: عبد الحليم قنديل، الأيام الأخيرة، (دار الثقافة الجديدة، 2008).

منهم والإسلامي، و هذا الجيل هو آخر من قاد حركة طلابية نشطة مناوئة للسلطة ومتحدية لها، وبعدها ضعفت كثيراً الحركة الطلابية والمعارضة بوجه عام³.

أما الطائفة الأخرى من قيادات حركة "كفاية" فتمثلت في طائفة عريضة من الشباب صغير السن الذي نشط معظمهم على الانترنت في صورة مدونين، أو نشطوا من خلال الشبكات الاجتماعية الوليدة، وهؤلاء لم يكونوا مصنفين أيديولوجياً كسابقهم، بقدر ما كانوا متوحدين جميعاً في الرفض الجذري للوضع القائم والرغبة العارمة في تغييره.

وقد انعكس ذلك في خروج مظاهرات عام 2005 لأول مرة في مصر تطالب صراحة بالثورة على نظام مبارك وتطالب بإسقاطه وإقامة نظام ديمقراطي بديل. ومنذ ذلك الحين، لعبت حركة كفاية دوراً حاسماً في توحيد الناشطين السياسيين المناوئين للسلطة والساعين لتغيير النظام.

ولم يشفع لنظام مبارك سعيه لتعديل المادة 76 من الدستور في فبراير 2005، كتعديل شكلي لتغيير طريقة انتخاب رئيس الجمهورية من الاستفتاء إلى الانتخاب⁴. ولم يعد يكف هذا التيار الراديكالي الشبابي أي تغييرات تجميلية على النظام القائم، بل ظلت على منهجها المطالب بالثورة عليه وتغييره جذرياً.

وقد تمكنت هذه الحركة من الدخول في أكثر من صراع مباشر مع نظام مبارك، وظهر جلياً تأثيرها الواضح في صراعين على وجه الخصوص، الأول الأزمة التي نشبت ما بين نادي قضاة مصر وبين نظام مبارك، نتيجة سعي النظام لمحاكمة اثنين من قيادات القضاة (هشام البسطويسى وأحمد مكي) لكشفهم التزوير الذي تم على انتخابات مجلس الشعب عام 2005. وبعد أن كان مقررراً فصل القاضيين تنكيلاً لهما لدورهما ذلك، فقد اضطرت السلطة إلى التراجع والاكْتفاء بتوجيه اللوم إلى أحد القاضيين، وذلك تحت ضغط الحشد الشعبي الداعم لهما.

أما الصراع الثاني الفاصل، فتمثل في الدور الذي لعبته إحدى الحركات الشبابية الوليدة من رحم حركة "كفاية"، وهي حركة "شباب من أجل التغيير"، حيث استغلت هذه الحركة دعوة من العمال بمدينة غزل المحلة للإضراب عن العمل يوم 6 أبريل 2008، و دعت إلى إضراب عام في كل ربوع مصر. وعلى الرغم من الاستهزاء الرسمي بالدعوة، وعلى الرغم من رفض كافة الأحزاب السياسية لها، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، فقد لاقت دعوة هؤلاء الشباب استجابة واضحة من كافة طوائف المجتمع، وأغلقت الغالبية العظمى من الأعمال نتيجة هذا الإضراب برغم التهديدات الرسمية والأمنية ضد كل من سيشارك في الإضراب.

وبعد هذا الإضراب تشكلت حركة "شباب 6 أبريل" من القيادات الشبابية التي شاركت في دعوة وتنظيم هذا الإضراب، وظهر جلياً حجم التأثير الشعبي للحركات الوليدة بقيادات مجموعات الشباب، وظهر جلياً أن طموحات وآمال هؤلاء الشباب أكبر من أن تقيد القبضة الأمنية، وأن الصراع ما بينها وبين السلطة القائمة لن ينته قريباً.

وما بين صراعي الحركات الشبابية الوليدة في 2006 و 2008 شعر مبارك بالحاجة إلى تهيئة الأوضاع لتوريث ابنه السلطة، واستهدف الانتهاء من تلك العملية في الانتخابات التالية المقررة في 2011. لذا، قام بتعديل 34 مادة من الدستور الذي ظل أكثر من ربع قرن يرفض تماماً إدخال أي تعديل عليه، وسعى من خلال تلك التعديلات القضاء على أي مقاومة لمشروع التوريث وتيسير استيلاء نجله على السلطة من بعده.

وهكذا، انحسر الصراع السياسي الداخلي في مصر ما بين أحلام وطموحات شبابية لا تعترف بالقيود وتبتكر وسائل جديدة للتصدي لنظام الحكم، في مقابل إصرار رسمي على وأد هذه الآمال في مهدها، حتى يتمكن نجل الرئيس من استلام السلطة من أبيه دون أي عوائق.

ومع نهاية عام 2010، وبزوخ عام الحسم 2011 شهدت مصر عدد من الحوادث التي كان يمكن تجاهلها في السابق، إلا أنه كان يظهر جلياً تعاظم أثرها على المستقبل القريب؛ حيث تمت انتخابات مجلس الشعب المصري

³ لمزيد من التفاصيل حول حركة الطلبة في السبعينات، يمكن الرجوع إلى: د. هشام السلاموني، الجيل الذي واجهه عبد الناصر والسادات: دراسة وثائقية للحركة الطلابية 1968 - 1977، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010.

ولتفاصيل أكثر عن نشأة التيار الإسلامي بين هذه الحركة الطلابية يمكن الرجوع إلى: حسام تمام، عبد المنعم أبو الفتوح: شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر 1970 - 1984، دار الشروق، 2012.

⁴ وصف الرئيس مبارك الدعوة المتكررة من القوى الوطنية بتعديل الدستور بأنها "دعوة باطلة"، ثم ما لبث بعد بضعة أسابيع على تصريحه هذا أن دعا لتعديل الدستور، وجاء ذلك أثناء حضوره قمة أبوجا يوم الأحد 30 يناير 2005 ونشرت كل الصحف الحكومية تلك التصريحات حينها.

مع تزوير فح أدى إلى سقوط مدوي لكل التيارات السياسية، ومن ثم أغلق المجال أمام المعارضة والعمل البرلماني. كما تم تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية، ثم قامت قوات الأمن باحتجاز أحد الشباب "سيد بلال" واتهمته بعلاقته بالتفجير وقامت بتعذيبه حتى الموت، وبدأ بعض المدونين يتناولون هذه الجريمة بالنقد.

ثم في ذات الفترة قام بعض أفراد من الشرطة باحتجاز شاب آخر "خالد سعيد" وقاموا بالاعتداء عليه وضربه حتى الموت، تحت إدعاء أنه كان يتاجر في المخدرات. وقد انتشرت صور جثته في كل ربوع مصر، وشرع بعض الشباب في إنشاء عدة صفحات على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك للتعبير عن غضبهم من هذه الجريمة وكان أشهر هذه الصفحات "كلنا خالد سعيد"⁵، وبدأت المظاهرات تخرج للتنديد بالجريمة، في ظل التصدي الأمني العنيف لها، وكان واضحاً تصاعد النار تحت الرماد.

وعلى هذه الصفحة الأشهر بموقع الفيسبوك كتب أحد أعضائها اقتراحاً لباقي الأعضاء، هو أن تخرج مظاهرات شعبية كبيرة ضد قوات الأمن في يوم العيد الوطني للشرطة، يوم 25 يناير وانتشرت الدعوة سريعاً كالنار في الهشيم.

على الرغم من التصدي الأمني الحاسم لتظاهرات 25 يناير، إلا أنه ظهر جلياً إصرار الشباب على الاستمرار في التظاهر في مختلف محافظات مصر، وبدأت وتيرة التظاهرات تتزايد في مقابل رد أمني أكثر تصعيداً أسقط شهداء منذ يوم 26 يناير في عدد من المحافظات، ثم استمرت التظاهرات تتصاعد رغم ذلك، وظهر جلياً أن الجمعة 28 يناير لن يكون يوماً عادياً، في ظل احتقان شعبي بلغ ذروته مع تساقط الشهداء في عدة محافظات في الفترة ما بين 25 إلى 28 يناير، وجاءت لحظة الصدام الحتمي، ما بين أمل الشباب الذي وصل مداه وبلغ ذروته بعد عدة سنوات من الصراع والكر والفر مع القوة الأمنية الغاشمة للسلطة، ولم تصلح الترسانة العارمة لقوات الأمن في التصدي لآمال وطموحات هؤلاء الشباب برغم مئات الضحايا الأبرياء العزل⁶.

وكان واضحاً أن غضب وآمال الشباب قد تلاقت مع رغبات ظلت مكبوتة ومخفية منذ عدة سنوات لدى الكثير من قيادات القوات المسلحة الغاضبين من الدور المتنامي لابن الرئيس السابق، وخشية منهم لتوريثه السلطة وبالتالي خروج السلطة لأول مرة منذ 1952 من قبضة النخبة العسكرية الحاكمة. وقد تلاقت هذه السبل جميعاً لتصنع ثورة يناير 2011.

⁵ موقع صفحة "كلنا خالد سعيد" على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، وقد تمت زيارته يوم 2018/10/25:

<https://www.facebook.com/ElShaheed/>

⁶ في تفاصيل أكثر عن أحداث ثورة يناير، يمكن الرجوع إلى المراجع الآتية:

طارق البشري، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.

روبير سوليه "ترجمة ناهد الطناني"، سقوط الفرعون.. ثمانية عشر يوماً غيرت وجه مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.

المبحث الأول: الثورة - ما بين الأمل والتخبط

كانت ثورة يناير 2011 في حقيقة الأمر بديلاً عن صراع تخوف منه الجميع خلال العقد السابق لها؛ حيث كان ظاهراً أن هناك ناراً ما تتصاعد تحت ركام الغضب الشعبي المكبوت، كما كانت هناك تخوفات منطقية من انفجار شعبية عنيفة لا تبقي ولا تذر، أو على أقل تقدير لموجة إرهابية جديدة وعنيفة تكون انعكاس للكبت المتصاعد و اليأس المتراكم. إلا أن الثورة مثلت السبيل السلمي للإصلاح والامل في تأسيس منهج توافقي لإدارة الصراعات السياسية بين مختلف الأيديولوجيات والتوجهات.

وكان من أبرز أوجه هذا الأمل أن انغمست كافة التيارات والجماعات في العملية السياسية، حتى تلك الجماعات التي لم تكن تعترف من قبل بالوسيلة الديمقراطية للوصول إلى السلطة، أو أولئك الذين تبنوا المنهج المسلح في التعاطي مع السلطة الحاكمة على مدى عقود. وقد توج هذا الأمل بتشكيل بعض الجماعات المسلحة لأحزاب سياسية وتقديم مرشحين لها في مختلف الانتخابات، بما في ذلك الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، وهما الجماعتان الأبرز في تاريخ الحركات الإسلامية المسلحة على مستوى العالم، ومنهما خرج الكثير من قادة "القاعدة".

إلا أن السبيل السياسي لم يكن ممهداً، بل أعاقه العديد من التحديات، سواء الداخلية منها أو الخارجية. وقد كان واضحاً أن هناك 3 قوى تتصارع فيما بينها على الساحة السياسية؛ حيث كان هناك تيار مثل الدولة العميقة المتمترسة حول النخبة العسكرية التي حكمت مصر منذ 1952، وشمل هذا التيار قطاع عريض من كبار الموظفين بمختلف أجهزة الدولة على اتساعها. ويكاد يكون هذا التيار هو الأكثر عدداً وتنظيماً بالإضافة إلى توافر جل الإمكانيات له بسبب سيطرته على كل الأجهزة الحكومية الرئيسية وفي مقدمتها كافة الأجهزة الأمنية.

أما التيار الثاني، فهو التيار الإسلامي، وفي القلب منه جماعة الإخوان المسلمين، وهذا التنظيم كان على درجة كبيرة من الانضباط هو الآخر، إلا أنه أقل من حيث الانتشار والإمكانيات عن سابقه، كما كان واضحاً ضعفه الشديد في المجال الإعلامي وصعوبة طرحه لبدائل عملية تحل محل أجهزة وقيادات الدولة العميقة.

أما التيار الثالث، فهو التيار الثوري بوجه عام، أو المدني من وجهة نظر بعض مؤيديه ومعارضيه في آن واحد، وهو التيار الأقل من حيث العدد والإمكانيات والأضعف من حيث الانضباط والتنظيم، ولكنه في المقابل الأكثر تأثيراً في الإعلام، باعتبار دوره الفاعل في تفجير الثورة، كما كانت له قدرة في بعض الأوقات على اجتذاب وحشد طائفة كبيرة من غير المسيحين في أوساط الشعب.

وقد ظلت الحياة السياسية ومازالت تدار من خلال هذه العلاقة الثلاثية ما بين التيارات الثلاثة المذكورة، وذلك غالباً بتحالف أي طرفين منهما ضد الثالث. وقد كانت أولى مراحل الصراع الثلاثي بينهم عندما تحالف التيار العسكري مع التيار الإسلامي من أجل وأد مطلب وضع دستور جديد وتشكيل مجلس رئاسي مدني، حيث اتفقا معاً على تعديل الدستور السابق فقط دون وضع دستور جديد، كما اتفقا معاً على أن يتولى المجلس العسكري إدارة شؤون البلاد بدلاً من المطلب الثوري بتشكيل مجلس رئاسي مدني، وقد تم التصويت على هذه المطالب في استفتاء شعبي اكتسحه المتحالفان وخسره التيار الثوري في مارس 2011.

وقد ظلت الحياة الحزبية والسياسية في مصر بعد ثورة يناير 2011 تنمو شيئاً فشيئاً في ظل هذه العلاقة الثلاثية والتغير المستمر في التحالف بينهم، إلا أنه في ظل هذا المناخ السياسي النشط، كانت هناك مؤشرات خطيرة كانت تستدعي الانتباه إلى تحديات جدية للعملية السياسية، وتمثلت تلك المؤشرات في الآتي:

أولاً: تزايد الصدمات المسلحة بين بعض التيارات السياسية:

بعد أن كانت التيارات السياسية المعارضة لنظام مبارك قد توحدت جميعاً في ميدان التحرير والميادين الأخرى في المحافظات سعياً للإطاحة به، إلا أن الصراع والصدام ما لبث أن تصاعد بينها بعد خلعه وبصفة خاصة فور إجراء الاستفتاء على تعديل الدستور في مارس 2011.

ومنذ ذلك الحين ازدادت سخونة المعارك السياسية، وظهرت داخل كل تيار سياسي من يدفع إلى المزيد من الصدام، بل ويبرر استخدام القوة والسلاح كوسيلة ضرورية للدفاع عن النفس أو حتى للتصدي لتجاوزات التيارات الأخرى. بل تم تشكيل جماعات شبه مسلحة لتنفيذ عمليات ضد بعض التيارات وظهر في المقابل جماعات أخرى للتصدي لها.

وهكذا بدأ الهامش السياسي يضيق ببعض السياسيين، وأصبحت الجماعات شبه المسلحة جزء من أساليب الصراع، وظل كل تيار سياسي يوجه سهام النقد إلى التيارات المعارضة له ويبرر مخالفات تابعيه بأنها مجرد وسيلة للدفاع عن النفس. ولم يدرك هؤلاء جميعاً أن ذلك الشباب الذي حمل السلاح لتحقيق أهداف سياسية ضد إخوة له في الوطن، قد لا يتمكن من التخلي عنه لاحقاً، وسيسهل عليه تبرير استخدامه كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ويضاف إلى ذلك ارتكاب السلطة العسكرية الحاكمة لعدد من المجازر التي راح ضحيتها العشرات من المدنيين العزل، دون أن يتوحد رفقاء الميدان السابقين في مواجهتها لمعاقيبتها عليها أو للحيلولة دون تكرارها. بل إن بعض القيادات في جماعة الإخوان قد خرجت في أكثر من مناسبة لتبرير هذه المجازر، كجزء من الحفاظ على علاقتها الطيبة مع النخبة العسكرية الحاكمة.

وهكذا لم يعد هناك قصاص ممن سولت لهم أنفسهم ارتكاب جرائم خارج إطار القانون، كما بدأ يتصاعد شعور عام لدى الكثير من الشباب في التيارات السياسية المختلفة بالعجز في ظل توالي تلك المجازر دون تحرك القيادات السياسية للتصدي بشكل حازم لها.

ثانياً: ارتكاب عدة عمليات إرهابية في سيناء:

على الرغم من انشغال الرأي العام بوجه عام بالمعارك السياسية المتصاعدة في القاهرة، وعلى الرغم من تفجر الصدام بشكل دوري ما بين السلطة العسكرية الحاكمة وبين التيار الثوري في معظم الأحيان، أو بينها وبين بعض السلفيين من التيار الإسلامي في أحيان أخرى، إلا أن الجميع كان يفتق خلال فترات متباعدة على عملية إرهابية كبيرة تتم في شبه جزيرة سيناء على الحدود الشرقية لمصر ويسقط ضحيتها عشرات الضحايا.

هذا وقد تكررت العمليات الإرهابية عدة مرات على مدى الأعوام الثلاثة الأولى للثورة، وقد كان أشرسها حادث الاعتداء على نقطة حدودية بمدينة رفح يوم 2012/8/5 وعُرفت اختصاراً باسم مذبحة رفح الأولى، والتي راح ضحيتها 16 جندياً في رمضان المعظم.

ولم يكن واضحاً على وجه اليقين المسئولون عن هذه الجرائم الإرهابية أو طبيعة تنظيمهم أو مطالبهم أو كيفية نجاحهم في إيقاع أعداد كبيرة من الضحايا في كل عملية، بل ونجاحهم في تصفية نقاط أمنية كاملة.

وقد أحيطت كافة هذه العمليات والتحقيقات الخاصة بها بالكثير من التعتيم وبساتر من الكتمان، ومن ثم لم يدرك الشعب أو تنظيماته ومؤسساته الجماهيرية حقيقة التحدي الإرهابي المتصاعد ميكراً. وقد ساهم ذلك في تنامي هذه التنظيمات الإرهابية وتطويرها لأساليبها دون تحرك شعبي مناوئ لها، في ظل ضعف أمني ساد مرحلة ما بعد ثورة يناير.

ثالثاً: مشاركة بعض الشباب في حربي ليبيا وسوريا:

على الرغم من أهمية المؤشرين السابقين، إلا أن أهم مؤشر على خطورة تنامي موجة إرهابية جديدة هو مشاركة العديد من المصريين في حربي ليبيا وسورياً. وأهمية هذا المؤشر يعود إلى التجربة المريرة التي عاشتها مصر من قبل خلال سبعينات وثمانينات القرن العشرين، بعد عودة الشباب الذين حشدتهم النظام حينها للذهاب للجهاد ضد الشيوعيين.

فما لبث أن عاد ذلك الشباب إلى مصر متدرباً على الأساليب العسكرية ومحملاً بأفكار متطرفة تم زرعها ونشرها خصيصاً لدفعهم للحرب ضد السوفيت، كجزء من الصراع الدولي حينها⁷. وهذه المجموعات كانت بذور أقوى موجة إرهابية عرفتها مصر حتى ذلك الوقت، والتي وصلت ذروتها بمقتل الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات في عرض عسكري يوم 6 أكتوبر 1981.

⁷Ali Imran, Dong Xiaochuan (2016), *The Hidden Hands Soviet-Afghan War 1979-89, U.S Policy, and External Actors*, American International Journal of Contemporary Research - Vol. 6, No. 3; June 2016.

ومن بين هؤلاء الشباب العائدين من أفغانستان، أو من بين المتأثرين بفكرهم المتطرف تأسست كافة الجماعات الإرهابية التي ترسخت خلال السنوات التالية، وصولاً لتحالفها معاً فيما بعد وتشكيل تنظيم القاعدة⁸. وتكرر ذات الموقف في مصر مع تنظيمات مشابهة أخرى، مثل العائدين من الشيشان والعائدين من البوسنة.

وهكذا، مع تزايد أعداد الشباب المشارك في حربي ليبيا وسوريا، كان متوقعاً أن تنشأ موجة إرهابية جديدة مع عودتهم إلى قراهم ومدنهم، خاصةً وأن سفر بعضهم كان راجعاً إلى يأسه مما آلت إليه الثورة المصرية وفشل السبيل السياسي في إصلاح الحياة السياسية والتصدي لتجاوزات النخب الفاسدة التي تسيطر عليها. وهكذا بدأ اليأس يحل محل الأمل الذي صاحب ثورة يناير 2011، ولكن من المؤسف أن الكثيرين لم يلاحظوا تلك التحولات مبكراً.

⁸ **Holly Fletcher** (2008), Egyptian Islamic Jihad: A profile of Egyptian Islamic Jihad, a militant Islamist group that is fully merged with al-Qaeda.
<https://www.cfr.org/background/egyptian-islamic-jihad> Accessed 25/10/2018.

المبحث الثاني: الانقلاب - تصدير اليأس

بعد الانتخابات الرئاسية بعدة أشهر وبصفة خاصة بعد إصدار الإعلان الدستوري، كان هناك غضب شعبي متنامي ضد جماعة الإخوان المسلمين الحاكمة حينها، وانعكس هذا الغضب في صورة مطالبات شعبية للاستفتاء على رئيس الجمهورية أو الدعوة مباشرةً للانتخابات رئاسية مبكرة. وتسارعت الأحداث وتشابكت العلاقات ما بين التيارات السياسية الثلاثة المسيطرة على الساحة المصرية.

وبمناسبة ذكرى مرور عام على انتخاب محمد مرسي، فقد اتسم الأسبوع الأخير من شهر يونيو والأسبوع الأول من شهر يوليو 2013 بالكثير من الصدمات، كان أهمها تلك التي أصابت جماعة الإخوان المسلمين والجزء الأكبر من التيار الإسلامي المتحالف معها؛ حيث ظل الرئيس محمد مرسي على مدى الأسابيع السابقة على 30 يونيو يؤكد على ثقته المطلقة في قيادات الجيش ويوجه قصائد المدح بصفة خاصة إلى وزير دفاعه عبدالفتاح السيسي ووزير داخلية محمد إبراهيم، ونفى تماماً التقارير الأولية التي تحدثت عن تحرك قيادات الجيش ضده، برغم المؤشرات الواضحة التي ظهرت خلال هذه الفترة⁹.

وهكذا، بعد أن صَدَّرَ رئيس الجمهورية الانطباع المؤكد لقواعد الجماعة والمتحالفين معها بأن قيادات الجيش والشرطة هم المدافعين عن بقائهم في السلطة ضد المظاهرات الشعبية المتعاطمة، فوجئت قيادات وقواعد الإخوان بأنهم هم رأس الحربة في تلك التحركات، وكان على هذا التيار الإسلامي أن يغير موقفه السياسي من الدفاع المستميت عن قيادات الجيش والشرطة، إلى الصدام العلني معها في خلال ساعات.

إلا أن الأوان كان قد فات، بعد أن استغلت تلك القيادات الأمنية التظاهرات الشعبية العارمة للإطاحة بالرئيس وحكومته ومجلسه النيابي. وكان، وما يزال، لهذا التحول الصادم بين الموقفين أثر كبير في فقدان ثقة الكثير من شباب التيار الإسلامي في قيادتهم، بل وفي العملية السياسية بأسرها، وتمكن اليأس من الكثير منهم، وكان جلياً أن مصر أصبحت على مشارف موجة عنف بدأت ملامحها تتشكل منذ ذلك الحين.

وفي المقابل فإن القيادات العسكرية التي استولت على السلطة حينها لم تكن غافلة عن تأثير ذلك على شباب هذا التيار، ولم تكن غافلة عن الآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك من ردود فعل عنيفة قد يصعب السيطرة عليها قريباً. إلا أن المفاجئ كان في رد فعل تلك القيادات الأمنية، حيث ظهر جلياً أنها بدلاً من أن تحاول الحد من تأثير الصدمة وانتشار اليأس لدى قواعد التيار الإسلامي، فإنها على العكس سعت جاهدة إلى تعظيم هذا الأثر وتعميق اليأس لديها، وكان من أبرز تلك المساعي افتعال الكثير من الصدمات العنيفة ما بين الطرفين التي أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا، وكان واضحاً أن هناك سعي ما لتفجير الأوضاع وإزهاق المزيد من الأرواح بشكلٍ متعمدٍ. وقد شكلت هذه الصدمات الوقود لحشد الآلاف من مؤيدي الإخوان المسلمين في الاعتصام بميدان رابعة العدوية.

ومن المؤسف أنه في المقابل أيضاً، اتسمت بعض مواقف وآراء المؤيدين لجماعة الإخوان والمتحالفين معها بذات الدرجة من الانفعال والسعي للصدام، وظهر ذلك جلياً من خطب الكثير من القيادات الإسلامية على منصة الاعتصام برابعة العدوية. وأصبح واضحاً أن مصر مقبلة على معركة صفرية ما بين تيارَي الدولة العميقة/ النخبة العسكرية من جهة وبين الإخوان المسلمين ومن حالفهم من التيار الإسلامي من جهةٍ أخرى، وأنه لن ينته هذا الصدام إلا بفائز واحد منهما.

وحتى ما قبل فض اعتصام رابعة العدوية، كانت الصدمات المسلحة بالأسلحة النارية مشهداً مألوفاً بين التيارات السياسية المختلفة خلال شهري يوليو وأغسطس 2013، وسقط العشرات من الضحايا من كل الأطراف في الكثير من المحافظات المصرية، وظهرت حوادث الاعتداء على بعض الكنائس أثناء المظاهرات الداعمة

⁹ يوم الأربعاء 2013/6/26 عقد محمد مرسي رئيس الجمهورية مؤتمراً بقاعة المؤتمرات الكبرى بالقاهرة، حضره مؤيدوه وحكومته بما في ذلك وزير دفاعه حينها عبد الفتاح السيسي، وقد مدح في هذا الخطاب الجيش وقياداته وهاجم معارضيه وهددهم بالتصدي لهم وبمحاكمتهم عسكرياً، حيث قال محدثاً معارضيه: " لدينا رجال زي الذهب في القوات المسلحة، سأواجهكم بالقانون، والقانون العسكري متسع لعقابكم".

وقد تم نشر تفاصيل الخطاب الذي استمر لحوالي 3 ساعات على مختلف الجرائد والمحطات المصرية، وتم حذف الكثير منها بعد الانقلاب، ولم يتبق في أرشيف الجرائد إلا القليل، ومنها موقع جريدة الوطن الذي تم زيارته 2018/10/25.

للإخوان، وظهر جلياً أن الطرفين أبعد ما يكونا عن التوصل إلى حل سلمي، بل ظهر على العكس أن جانب كبير لدى كل تيار يسعى إلى الصدام حتى النهاية ويرفض بصورة قطعية تقديم أي تنازلات للطرف الآخر.

إلا أن الرغبة في الصدام والتصعيد كانت أبرز وضوحاً لدى تيار الدولة العميقة؛ فالعودة إلى المسار السياسي سيعني إسقاط قواعد النظام القديم ونخبته الحاكمة، كما أن سيطرة هذه النخبة على كافة الأجهزة الأمنية والمفاصل الرئيسية للدولة قد لا يمكنها من الفوز في المعارك السياسية السلمية ولكن من المؤكد أنه سيكونها من تسخير كل هذه الإمكانيات للقضاء على الإخوان المسلمين في أي صدام مسلح أو شبه مسلح، ناهيك عن أن دموية الصراع ما بين الطرفين كانت التبرير الأهم الذي استهدفته الدولة العميقة لإهدار الكثير من المكاسب السياسية لثورة يناير، وفي مقدمتها حرية التعبير والحق في التظاهر بالإضافة إلى ضمانات نزاهة الانتخابات.

واستطاع تيار الدولة العميقة كسب المزيد من الوقت لإعادة تنظيم صفوفه وإعادة سيطرته التامة على كل مفاصل الدولة. وسرعان ما تحولت الإجراءات المؤقتة الاستثنائية اللازمة للتصدي للعنف والإرهاب إلى أسس ثابتة راسخة استطاع من خلالها هذا التيار إعادة خلق النظام السابق بصورة أكثر استبداداً وعتفاً.

وظهر جلياً السعي للقضاء النهائي على المسار السياسي وتفجير صدام مسلح عنيف من عملية فض اعتصام رابعة العدوية وما تلاه من صدامات مسلحة ما بين الطرفين، فحتى على فرض صدق الرواية الرسمية من كل جوانبها، والتي أكدت وجود أسلحة وذخائر بالاعتصام، وبعد أن تمكنت الأجهزة الأمنية من الإخلاء التام للاعتصام وضبط كل ما به من أسلحة وذخائر، فإن هذه المضبوطات شملت تحديداً ما يلي وفقاً للبيان الرسمي الصادر من وزارة الداخلية: عدد 9 أسلحة آلية، طبنجة، عدد 5 فرد محلي، و طلاقات وأسلحة بيضاء¹⁰!

وعلى فرض صحة ودقة بيان الداخلية وعلى الرغم من أن السلاح المحلي المشار إليه هو غالباً أسلحة مصنوعة يدوياً عديمة الكفاءة، ولكن على اعتبار أنها أسلحة خطيرة فإن إجمالي الأسلحة النارية التي كانت موجودة بالاعتصام هي عدد 15 قطعة سلاح ناري فقط لا غير.

ولتحديد حجم الضحايا وفقاً للمصادر الرسمية، فسيكون المرجع في ذلك تقرير لجنة تقصي الحقائق الخاصة بفض اعتصام رابعة العدوية، وهي لجنة تابعة للمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، وهو منظمة حكومية مسؤولة عن مراقبة خروقات حقوق الإنسان¹¹.

ووفقاً لهذا التقرير فقد سقط في عملية فض اعتصام رابعة من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة مساءً عدد 632 قتيل، بينهم 624 مدني، و8 من رجال الشرطة. ووفقاً أيضاً لنص التقرير ذاته "يعتقد أن معظم الضحايا المدنيين من المعتصمين الذين لم يتمكنوا من الخروج من دائرة الاشتباك المسلح".

وحيث أن عملية الفض قامت بها قوات أمنية مدربة ومدججة بكافة أنواع الأسلحة المتطورة من جيش وشرطة، وعلى فرض أن كل قطعة سلاح تم ضبطها في هذا الاعتصام تطلب ضبطها حتمية استخدام القوة القاتلة، فإنه لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال أن يتطلب ضبط كل قطعة سلاح قتل ما يزيد عن 40 قتيل!! فالمقارنة ما بين عدد الأسلحة المضبوطة وعدد الضحايا الذين سقطوا يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك مجزرة متعمدة تم استهدافها، ولم تحدث عرضاً أو نتيجة للتجاوز في استعمال القوة.

ولم يكن ذلك إلا نقطة البداية في عملية إعادة إحياء نظام الدولة العميقة وفقاً لقواعد أكثر رسوخاً مصحوباً بالكثير من العنف والدمار، وكان مستهدفاً تصدير اليأس إلى الكثير من الشباب المعارض، ودفعهم دفعاً إلى اللجوء إلى العنف. هذا العنف الذي كان بالنسبة لجانب كبير من تيار الدولة العميقة التبرير الأهم المطلوب للقضاء تماماً على ثورة يناير 2011 ومشروعها الخاص بإقامة نظام ديمقراطي يضم كافة التيارات السياسية المصرية.

ووفقاً أيضاً لنص تقرير تقصي الحقائق "في رد فعل على عملية فض وإخلاء ميدان رابعة العدوية اندلعت أحداث عنف مسلح في حوالي 23 محافظة على مستوى الجمهورية أحرقت بها العديد من الكنائس والمنشآت العامة

¹⁰ نص كلمة وزير الداخلية المصري حينها بعد فض اعتصام رابعة والنهضة، على موقع بوابة الأهرام الحكومية في الرابط التالي الذي تمت زيارته يوم 2018/10/25:

<http://gate.ahram.org.eg/News/383155.aspx>

¹¹ يوجد نسخة من تقرير لجنة تقصي الحقائق المشار إليه على الرابط التالي الذي تمت زيارته يوم 2018/10/25:

<https://anarchitext.files.wordpress.com>

وهوجمت فيها أقسام ومراكز الشرطة استمرت لمدة أربعة أيام من صباح يوم 14 أغسطس 2013 حتى مساء يوم 17 أغسطس 2013، مما خلف 686 قتيلاً، منهم 622 مدنياً و64 من رجال الشرطة".

وانطلقت من ثم حملة ممنهجة للاعتداء على حقوق وحريات المواطنين، ثم ما لبثت أن تبعتها مباشرة موجة مقابلة من العمليات الإرهابية التي هددت أمن واستقرار المواطنين الأبرياء.

المبحث الثالث: الردة على الثورة – القضاء على الحقوق والحريات

من الصعب عرض كافة الاعتداءات التي تمت على الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، نظراً للحجم الهائل لهذه المخالفات، والتي أجمعت عليها كافة منظمات وجماعات حقوق الإنسان التي تتابع الشأن المصري. إلا أننا سنعرض هنا بعض الأمثلة الرئيسية لهذه الانتهاكات:

أولاً: استخدام القوة المفرطة، والتعذيب، والإخفاء القسري والاختيالات:

إن الواقعة الأهم التي أظهرت حقيقة سياسة الدولة العميقة في سعيها للقضاء على المعارضة لو بالقوة المفرطة تمثلت في مذبحة فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، وهي جريمة أوضح من أن تُخطأها العين.

ووفقاً للتقارير الرسمية، فإن عدد ضحايا هذا الفض تمثل في 624 قتيل مدني، بينما وفقاً لتقارير منظمات حقوق الإنسان، فإن العدد لا يقل عن 800 وغالباً يتجاوز الألف في منطقة رابعة العدوية وحدها، وهي أكبر مذبحة ترتكب في يوم واحد على مدى التاريخ الحديث¹².

ولم تتوقف آلة البطش عند ذلك الحد، ولكن تمت عمليات اغتياالات خارج نطاق القانون، يأتي من بينها على سبيل المثال لا الحصر، عملية قتل 37 معتقل داخل إحداث سيارات الشرطة بعد أن قام أحد الضباط متعمداً بإطلاق قنابل الغاز داخل السيارة المغلقة المكتظة بالمحبوسين، مما أسفر عن هذه الجريمة الشنعاء.

ومن ذلك أيضاً أكثر من عملية تصفية تمت لمعارضين عزل وسط تبريرات رسمية بكونهم إرهابيين ينتمون إلى جماعة الإخوان، ومن ذلك مثلاً عملية تصفية 9 من قيادات الإخوان المسلمين في 1 يوليو 2015، حيث صدر بيان من وزارة الداخلية يفيد باعتقال القيادات التسعة، ثم بعده بحوالي ساعتين نشر أحد المواقع الإخبارية الأمنية خبر مقتضب يفيد "تصفية" القيادات التسعة، ثم تلى ذلك بيان آخر من وزارة الداخلية يدعي أن قوات الأمن قتلتهم أثناء تبادل لإطلاق النار عند اقتحام مقر اجتماعهم.

هذا كله بخلاف عمليات التعذيب الممنهجة في السجون وأقسام الشرطة، والتي أدت في الكثير من الحالات إلى قتل المعتقلين تحت وطأة التعذيب، وقد تم رصد وفاة أكثر من 30 معتقل تحت التعذيب أثناء الاحتجاز خلال الفترة ما بين أغسطس 2013 وديسمبر 2015. كما تم توثيق حالات تعذيب بحق أطفال صغار، شملت الصعق بالكهرباء في الأعضاء التناسلية، وغيرها من وسائل التعذيب البشعة¹³.

ونظراً للإفلات المتكرر لضباط الشرطة والأمن من أي عقاب على هذه الجرائم الموثقة، فلم يعودوا يعبأون حتى بإخفاء تلك الجرائم التي لم تقتصر على المعارضيين من الإسلاميين وحدهم، بل شملت كافة المعارضين من مختلف التيارات السياسية؛ من ذلك مثلاً عملية اغتيال الناشطة الحقوقية شيما الصباغ في وضح النهار وأمام كاميرات الصحفيين في وسط البلد، وذلك أثناء حملها لباقة من الورود سعت لوضعها في ميدان التحرير إحياء لذكرى شهداء الثورة، فتم استهدافها بعيار ناري من مسافة قريبة وتصفيتها بدم بارد أمام الجميع.

ثانياً: الحبس الجماعي للمعارضين بزعم مكافحة الإرهاب:

اتسمت مرحلة ما بعد الانقلاب بعمليات قبض جماعي للمعارضين، وفي مقدمتهم أعضاء مجلس النواب المنتخبين من الشعب والذين يتمتعون بحصانة ضد القبض والتفتيش وفقاً للدستور المصري.

¹² يمكن مراجعة تقرير هيومان رايتس ووتش عن مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر على الرابط التالي الذي تمت زيارته في 2018/10/25:

https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/egypt0814ar_ForUpload_0.pdf

¹³ في تفصيل أكثر يمكن مراجعة بيانات منظمة هيومن رايتس ووتش على الروابط التالية التي تمت زيارتها في 2018/10/25:

<https://www.hrw.org/ar/news/2016/04/20/289049>

<https://www.hrw.org/ar/report/2017/09/05/308495>

ولم تقتصر عمليات القبض الجماعي على منتسبي جماعة الإخوان أو التيار الإسلامي، وإنما شملت كافة التيارات السياسية المعارضة، ومن المؤكد أن أعداد المعتقلين قد بلغت عشرات الآلاف، وإن لم يتوافر بيان رسمي بأعدادهم.

"واعترف أحد مسؤولي وزارة الداخلية في يوليو/تموز 2014 بأن السلطات اعتقلت 22 ألف شخص على مدار العام السابق. وقال المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الذي يقوم برصد مستقل للاعتقالات السياسية، أن العدد أقرب إلى 41 ألف معتقل أو متهم بتهم جنائية حتى مايو/أيار الماضي. ولا شك أن الإخوان المسلمين ومؤيدي مرسى المفترضين يشكلون القسم الأكبر - إذ قال قادة الإخوان أن 29 ألفاً من صفوفهم رهن الاحتجاز. لكن حملة الاعتقالات شملت العديد من النشطاء العلمانيين واليساريين أيضاً.

وهم يخضعون بطبيعة الحال، فور تعرضهم للاحتجاز، لنفس الإساءات والاعتداءات الشديدة. فبحسب تحقيق منشور في صحيفة "الوطن"، وهي صحيفة يومية مستقلة موالية للحكومة بصفة عامة، تحقيق استمد إحصاءاته من مصلحة الطب الشرعي التابعة لوزارة العدل، توفي ما لا يقل عن 90 محتجزاً في عهدة الشرطة في محافظتي القاهرة والجيزة في أول 11 شهراً من 2014، بسبب الظروف اللاإنسانية ونقص الرعاية الصحية، والتعذيب في بعض الحالات"¹⁴.

كما تم بناء العديد من السجون في مصر لتتسع للأعداد الكبيرة من المعتقلين السياسيين، بعد أن اكتظمت السجون القائمة وعجزت عن استقبال المزيد من المحبوسين. وخلال الأعوام الخمسة الماضية تم بناء أكثر من ضعف عدد السجون السابق بنائها في مصر على مدى تاريخها، وهذا في حد ذاته مؤشر على الأعداد الكبيرة للمعتقلين.

وقد سعت السلطة إلى فتح الباب واسعاً لوصم كل المعارضين بالإرهاب كلما أرادت، وذلك من خلال التعريف المهلهل والضبابي للعمل الإرهابي بموجب قانون الإرهاب رقم 95 لسنة 2015 الذي أصدره السيسي، حيث تنص المادة الثانية منه على الآتي:

"يقصد بالعمل الإرهابي كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع في الداخل أو الخارج بغرض الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر أو إيذاء الأفراد أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو حقوقهم العامة أو الخاصة أو أمنهم للخطر أو غيرها من الحريات والحقوق التي كفلها الدستور والقانون أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الأمن القومي أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالموارد الطبيعية أو بالآثار أو بالأموال أو بالمباني أو بالأماكن العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة السلطات العامة أو الجهات أو الهيئات القضائية أو مصالح الحكومة أو الوحدات المحلية أو دور العبادة أو المستشفيات أو مؤسسات ومعاهد العلم أو البعثات الدبلوماسية والقنصلية أو المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية في مصر من القيام بعملها أو ممارستها لكل أو بعض أوجه نشاطها أو مقاومتها أو تعطيل تطبيق أي من أحكام الدستور أو القوانين أو اللوائح.

وكذلك كل سلوك يرتكب بقصد تحقيق أحد الأغراض المبينة بالفقرة الأولى من هذه المادة أو الإعداد لها أو التحريض عليها إذا كان من شأنه الإضرار بالاتصالات أو بالنظم المعلوماتية أو بالنظم المالية أو البنكية أو بالاقتصاد الوطني أو بمخزون الطاقة أو بالمخزون الأمني من السلع والمواد الغذائية والمياه أو بسلامتها أو بالخدمات الطبية في الكوارث والأزمات".

وهو تعريف من العموم لدرجة شموله أي فعل يمكن أن يستخدم في التعبير عن الرأي أو لإبداء المعارضة ولو على استحياء للسلطة وأجهزتها.

ثالثاً: القضاء على حرية التعبير:

لم يتوقف استهداف الصحفيين في مصر في أي وقت من الأوقات، حتى وإن قل هذا الاستهداف ما يعد ثورة يناير 2011، إلا أن هذا الاستهداف ظل قائماً، سعياً لمنعهم من تغطية الجرائم المختلفة التي ترتكب ضد المواطنين.

¹⁴ بيان هيومان رايتس ووتش بعنوان: السجناء السياسيون في مصر، 6 مارس 2015، ويوجد نسخة منه على الرابط التالي الذي تمت زيارته بتاريخ 2018/10/25:

وقد تفاقمت هذه الاعتداءات بصورة كبيرة ما بعد الانقلاب، ولم يعد الأمر يقتصر على مجرد التقييد من حرية التعبير، بل تجاوز ذلك إلى القضاء عليها بصورة شبه تامة. وقد شملت أوجه القضاء عليها في غلق كافة القنوات التلفزيونية المعارضة، ثم السيطرة على القنوات الخاصة، إما بالغلق أو بالشراء تحت التهديد من السلطة.

و ذات الأمر تكرر فيما يتعلق بالصحف والجرائد الخاصة، بل حتى المواقع الإلكترونية الإخبارية، فقد تم شرائها جميعاً ترغيباً أو ترهيباً، وما لم يخضع ذاعناً، تم إغلاقه وحبس المسؤولين به. وتحول الأمر إلى ما يشبه التأميم التام للإعلام في مصر، حتى لم يبق أي وسيلة إعلام محايدة تنقل الأخبار من داخل مصر.

ولم يقتصر الأمر على استهداف وسائل الإعلام وحدها، وإنما امتد لاستهداف الصحفيين أنفسهم، سواء بالحبس أو الاعتداء أو حتى القتل. وأصبحت الملاحقة القضائية للصحفيين أو لغيرهم من المعارضين بموجب اتهامات جنائية وفقاً لنصوص قانون مكافحة الإرهاب، وكثيراً ما عرضت المنظمات الحقوقية تفاصيل هذه الملاحقات، من ذلك مثلاً اتهام أكثر من 36 صحفياً وناشطاً في 10 قضايا مختلفة باتهامات متعلقة بالإرهاب بالرغم من وضوح تفتيق الاتهامات¹⁵.

رابعاً: المحاكمات الجماعية التي تفتقد ضمانات العدالة:

كانت أولى مساعي الانقلاب في مصر هي السيطرة التامة على عملية محاكمة المعارضين السياسيين لضمان التتكيل بهم وحبسهم مدد طويلة حتى وإن لم تتوفر الأدلة على ارتكاب أي جرائم جنائية منهم.

وكانت الوسيلة المبتكرة لضمان هذه السيطرة من خلال تشكيل دوائر جنائية خاصة لنظر قضايا الإرهاب والعنف، وتم اختيار قضاة هذه المحاكم بعناية من أجهزة السلطة، وأمام هذه الدوائر الجنائية الخاصة تمت إحالة كافة القضايا السياسية، سواء للتيار الإسلامي أو لغيره من التيارات السياسية، بل وحتى كافة القضايا التي يتهم في بعض النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان.

كما شهدت مصر في مرحلة ما بعد الانقلاب ظاهرة المحاكمات الجماعية التي تفتقد لأبسط قواعد العدالة، حتى أنه أصبح مشهداً مكرراً أن يُطرح على المحاكم قضايا تشمل مئات المتهمين الذين لا تتسع لهم قاعات المحاكم.

وبالتوازي مع ذلك شهدت إجراءات هذه المحاكمات مخالفات لكل النصوص القانونية ولأبسط قواعد العدالة، حتى أن بعض هذه القضايا على الرغم من شمولها لمئات المتهمين لم يستمر نظرها إلا دقائق معدودات، دون حتى البدء بالإجراء الأولي واللازم للمحاكمة الجنائية وهو النداء على المتهم وسؤاله عن صحة الاتهام الموجه إليه!

وكان طبيعياً في ظل هذه المخالفات أن تصدر أحكام جائرة يفتقد بعضها لأبسط قواعد المنطق، من ذلك مثلاً أنه في إحدى الحالات كانت هناك مظاهرة مناوئة للنظام الحاكم في محافظة الفيوم، وتصدت قوات الأمن للمتظاهرين وقتلت ثلاثة منهم وأصاب العديدين، ثم أُلقت القبض على عدد آخر من المتظاهرين ووجهت للمقبوض عليهم تهمة قتل المتظاهرين الثلاثة والشروع في قتل المصابين.

وقد تم توجيه الاتهام في هذه القضية إلى 116 متهماً، وقد تم إدانة المتهمين وكان من بينهم: طفل يبلغ من العمر 3 سنوات، وعندما اكتشفت قوات الأمن أنه ما يزال طفل عند تنفيذ الحكم، أُلقت القبض على والده واحتجزته لمدة 4 أشهر. كما شملت قائمة المتهمين اثنين من المتوفين في التظاهرات وآخر متوفي قبلها، وشخص آخر برغم ثبوت سفره خارج مصر وقت الأحداث المشار إليها. وهذا مجرد مثال يتكرر باستمرار في المحاكمات الجماعية التي تفتقد الحد الأدنى من قواعد العدالة¹⁶.

ومن المؤسف أنه في ظل الغياب التام لقواعد المحاكمة المنصفة صدرت مئات أحكام الإعدام، منها مثلاً أن إحدى محاكم الجنايات أصدرت حكماً بإعدام 529 متهماً، في دعوى لم يستمر نظرها أمام المحكمة سوى دقائق معدودة وفي غياب كافة المتهمين عن كل جلساتها. ورغم وضوح عدم صلاحية القاضي الذي أصدر هذه الأحكام وأهدر

¹⁵ في تفصيل أكثر عن هذه القضايا يمكن مراجعة تقرير هيومان رايتس ووتش عن تلك الواقعة على الرابط التالي الذي تمت زيارته بتاريخ 2018/10/25:

<https://www.hrw.org/ar/news/2018/07/15/320429>

¹⁶ في تفصيل أكثر عن هذه القضية يمكن مراجعة تقرير هيومان رايتس ووتش عن تلك الواقعة على الرابط التالي الذي تمت زيارته بتاريخ 2018/10/25:

<https://www.hrw.org/ar/news/2016/02/23/287150>

أبسط قواعد العدالة، إلا أنه ظل يمارس دوره في التنكيل بالمتهمين حتى أصدر بعد ذلك حكماً آخرأ بإعدام 683 متهماً آخرين في محاكمة استمرت حوالي 15 دقيقة¹⁷.

والأكثر إيلاماً أنه في ظل انعدام أبسط قواعد العدالة يتم تنفيذ بعض أحكام الإعدام. وهذا العرض الملخص السابق ما هو إلا غيضٌ من فيضٍ.

وبعد ما تم من إهدار حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبعد العنف والدمار المبالغ فيه في التعامل مع تيار سياسي عريض، وبعد عملية تصدير اليأس إلى قواعد، كان طبيعياً أن تضرب مصر موجة عنيفة من الإرهاب تتنامى وتستعر ويسقط بسببها آلاف الضحايا الأبرياء.

¹⁷ في تفصيل أكثر عن هذه القضية يمكن مراجعة تقرير هيومان رايتس ووتش عن تلك الواقعة على الرابط التالي الذي تمت زيارته بتاريخ 2018/10/25:

المبحث الرابع: الحصاد المر - تسونامي الإرهاب

إن موجة الإرهاب العاتية التي ضربت مصر ما بعد 2013/6/30 لا يمكن أن ينكرها أو يجادل فيها أحد، فهي بلا منازع أقوى موجة إرهابية ضربت مصر على الإطلاق. وإذا كان من الصعب حصر دقيق للعمليات الإرهابية بسبب عدم إتاحة كافة البيانات والتضارب في بعضها وصعوبة تحديد طبيعتها الأخرى. إلا أننا سنسعى إلى حصر بعض أبرز العمليات الإرهابية التي ضربت مصر، مع عرض بعض الدراسات الأخرى التي حاولت حصر الظاهرة.

ففي دراسة شبه رسمية، صادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام تم رصد عدد العمليات الإرهابية التي وقعت خلال الفترة ما بين عامي 2014 و 2016 بعدد 1,165 عملية إرهابية، مع الأخذ في الاعتبار أن أكثر من 80% منها تم ارتكابها في محافظتي سيناء¹⁸.

وفي حصر آخر عن العمليات الإرهابية بين عامي 2015 و 2017، تم حصر عدد 903 عملية إرهابية، وظلت نسبة العمليات المرتكبة في محافظتي سيناء تتجاوز 80%. ووفقاً لهذا الحصر، فقد ارتكبت 594 عملية إرهابية خلال عام 2015، مقابل 199 عملية خلال عام 2016 و 110 عملية خلال عام 2017¹⁹.

وفي سعي للإحاطة بحجم هذه الموجة الإرهابية، سعينا إلى حصر أبرز العمليات الإرهابية المعلن عنها خلال الفترة من يوليو 2013 وحتى منتصف 2017، مع عرض عدد الضحايا المعلن عن كل عملية.

مسلسل	تاريخ العملية	مكان العملية	وصف العملية	الضحايا	
				قتلى	جرحي
1.	2013/7/30	شمال سيناء	الهجوم على مديرية أمن شمال سيناء		3
2.	2013/8/19	رفح - محافظة شمال سيناء	هجوم على وحدة أمنية	25	
3.	2013/9/11	رفح - شمال سيناء	الهجوم على مبنى المخبرات الحربية	6	17
4.	2013/10/7	جنوب سيناء	تفجير مديرية أمن جنوب سيناء	4	50
5.	2013/10/15	محافظة الإسماعيلية	الهجوم على مبنى المخبرات الحربية		4
6.	2013/10/20	كنيسة الوراق - محافظة الجيزة	هجوم على حفل زفاف	4	17
7.	2013/11/17	القاهرة	اغتيال مسئول ملف التطرف بجهاز الأمن الوطني (المقدم/ محمد مبروك)	1	
8.	2013/11/20	شمال سيناء	الهجوم على حافلة جنود	11	37
9.	2013/12/24	محافظة الدقهلية	الهجوم على مديرية أمن الدقهلية	12	130
10.	2013/12/28	العريش - محافظة شمال سيناء	الهجوم على مبنى المخبرات الحربية	0	0
11.	2014/1/24	محافظة القاهرة	الهجوم على مديرية أمن القاهرة	4	54
12.	2014/1/26	شمال سيناء	الهجوم على حافلة جنود	4	14
13.	2014/1/26	شمال سيناء	إسقاط مروحية عسكرية بصاروخ	5	
14.	2014/2/16	طابا - محافظة جنوب سيناء	تفجير حافلة سياحية	6 بينهم 4 سائحين كوريين	16
15.	2015/4/3	هجوم على كمين بالعريش - محافظة شمال سيناء		15 مدني وعسكري	
16.	2015/6/29	محافظة القاهرة	اغتيال النائب العام المصري بتفجير موكبه	1	
17.	2015/7/1	شمال سيناء	هجوم على كمين للجيش	17	30
18.	2015/7/11	شمال سيناء	هجوم على كمين للجيش	1	9
19.	2015/8/24	محافظة البحيرة	هجوم على حافلة جنود	2	24

¹⁸ أحمد كامل بحيري، رصد العمليات الإرهابية في مصر خلال عام 2016، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017/1/4، ويوجد نسخة من الدراسة على الرابط التالي الذي تمت زيارته في 2018/10/25:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/5619.aspx>

¹⁹ محمد بركات، جريدة الوطن المصرية، حصاد الإرهاب المر ... 903 عمليات في 3 سنوات وسيناء الأعلى بـ 80%، 2018/2/12. ويوجد نسخة من الخبر على الرابط التالي الذي تمت زيارته في 2018/10/25:

<https://www.elwatannews.com/news/details/3056341>

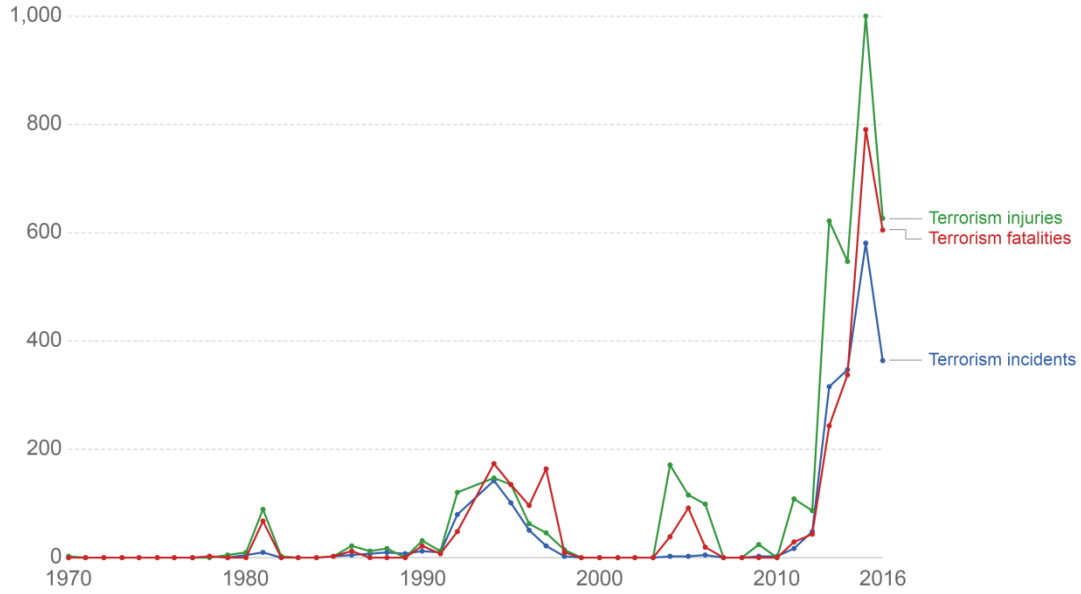
224	تفجير طائرة تحمل سائحين روس	شرم الشيخ – محافظة جنوب سيناء	2015/10/31	.20
7	هجوم على كمين للجيش	العريش – محافظة شمال سيناء	2016/3/20	.21
4	هجوم على كمين شرطة	شارع الهرم – محافظة الجيزة	2016/1/6	.22
6	هجوم على كمين للجيش	شمال سيناء	2016/10/14	.23
49	هجوم على كنيسة القديس مرقس	العباسية – محافظة القاهرة	2016/12/11	.24
126	الهجوم المزدوج على كنيسة مارجرس في طنطا و الكاتدرائية المرقسية بالإسكندرية	هجوم متزامن على محافظتي طنطا و الإسكندرية	2017/4/9	.25
597	450	الإجمالي		

وفي دراسة مقارنة عن عدد العمليات الإرهابية في مصر خلال الفترة ما بين 2011 و 2016، نجد أن عددها عام 2011 كان 27 ثم انخفض في 2012 إلى 20، ثم ارتفع بصورة واضحة عام 2013 (بعد الانقلاب) ليصل إلى 179، ثم في 2014 إلى 184، ثم في 2015 إلى 663، وأخيراً في عام 2016 إلى 293.

ويُظهر الرسم البياني التالي حجم الموجة الإرهابية الحالية ومقارنتها بالفترة السابقة لها

Incidence, fatality and injury from terrorist attacks, Egypt

The total number of recorded terrorist incidents, fatalities and non-fatal injuries by country or region. This includes fatalities or non-fatal injuries of both victims and perpetrators.



Source: Terrorism incidents - Global Terrorism Database, Terrorism injuries - Global Terrorism Database, Terrorism Fatalities- Global Terrorism Database
OurWorldInData.org/terrorism/ • CC BY-SA

ويوضح الرسم موجات الإرهاب المختلفة التي ضربت مصر منذ 1970، ويظهر الارتفاع الحاد في عدد العمليات الإرهابية ما بعد الانقلاب العسكري في 2013، بالمقارنة بالفتترات السابقة، في دليل حاسم على تأثير المناخ الاستبدادي على خلق هذه الموجة²⁰.

²⁰ "In Egypt the increase in terrorism has been directly linked to the coup against President Mohamed Morsi and the subsequent crackdown on the Muslim Brotherhood under the presidency of Abdel Fattah el-Sisi. In the two years preceding the Arab Spring there was only a single death from terrorism in Egypt. In the years immediately after the 2011 protests, terrorist activity remained low with a total of 47 deaths recorded in 2011 and 2012. However, by 2015 the number of deaths had jumped to 663; of which 224 resulted from the bombing of a passenger jet. In 2016 there were 293 terrorism deaths.

وإذا كانت موجات الإرهاب السابقة التي ضربت مصر على مدى العقود الماضية كان لها تأثيراً واضحاً على كافة مناحي الحياة داخلياً، إلا أن هناك تأثيراً آخرأ يجب ألا يجهله أحد، وهو أنه خرج مع كل موجة من الموجات السابقة الكثير والكثير من قيادات الإرهاب الدولي الذين قادوا ونشروا وطوروا العمليات الإرهابية حول العالم، بما فيهم زعيم تنظيم القاعدة الحالي أيمن الظواهري، وغيره الكثيرين الآن جاري تنشأتهم على ذات النهج، وهو منهج الاستبداد والبطش والتعذيب²¹.

Notably, the recent surge in terrorism in Egypt is dissimilar to the spike in terrorism in the 1990's when a series of high-profile attacks by Al-Gama'a al-Islamiyya and the Egyptian Islamic Jihad targeted tourists .

Police are now most frequently targeted in terrorist attacks in Egypt with 120 attacks in 2016, which account for nearly half of all attacks. There was only one attack targeting tourists in 2016 which resulted in no casualties when the Sinai Province of the Islamic State opened fire on a bus carrying Israeli tourists".

GLOBAL TERRORISM INDEX 2017: Measuring and understanding the impact of terrorism, Institute for Economics & Peace (IEP).

²¹ **Amr Kotb & Nancy Okail**, *Egypt's authoritarian crackdown hasn't helped in the fight against terrorism*, The Washington Post, November 4, 2017.

خاتمة

إن الهدف من الدراسة الماثلة كان التركيز على أهمية العلاقة ما بين ديمقراطية نظام الحكم أو استبداده من جهة وبين تقويض ظاهرة الإرهاب أو تفجيرها. وإذا كان هناك دور ما لعبته السلطة الحاكمة في مصر خلال القرن العشرين وأدى إلى نشوء موجات الإرهاب المختلفة سابقاً، إلا أن دور النظام الحالي في زرع وتفجير الموجة الأخيرة كان واضحاً جلياً.

وهذه الموجة التي تفجرت منذ عام 2013، ستظل تبعاتها تؤثر على الوضع الداخلي والإقليمي والدولي لعدة سنوات قادمة، وستظل الحياة السياسية في مصر محصورة ما بين مطرقة الاستبداد وسندان الإرهاب، إلى أن تخرج موجة شعبية جديدة تتمكن من فرض برنامجها الإصلاحي القادر على حقن الدماء ووضع حد للمذابح المنكررة.

ع. م. سيد

25 أكتوبر 2018

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد كامل بحيري، رصد العمليات الإرهابية في مصر خلال عام 2016، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017/1/4.
2. حسام تمام، عب دالمنعم أبو الفتوح: شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر 1970 – 1984، دار الشروق، 2012.
3. روبيير سوليه "ترجمة ناهد الطناني"، سقوط الفرعون.. ثمانية عشر يومًا غيرت وجه مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.
4. طارق البشري، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.
5. عبد الحليم قنديل، الأيام الأخيرة، (دار الثقافة الجديدة، 2008).
6. هشام السلاموني، الجيل الذي واجه عبد الناصر والسادات: دراسة وثائقية للحركة الطلابية 1968 – 1977، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Ali Imran, Dong Xiaochuan (2016), *The Hidden Hands Soviet-Afghan War 1979-89, U.S Policy, and External Actors*, American International Journal of Contemporary Research - Vol. 6, No. 3; June 2016.
2. Amr Kotb & Nancy Okail, *Egypt's authoritarian crackdown hasn't helped in the fight against terrorism*, The Washington Post, November 4, 2017.
3. **GLOBAL TERRORISM INDEX 2017: Measuring and understanding the impact of terrorism**, Institute for Economics & Peace (IEP).
4. Holly Fletcher (2008), *Egyptian Islamic Jihad: A profile of Egyptian Islamic Jihad, a militant Islamist group that is fully merged with al-Qaeda*.